ليس خبرا للمبتدا بل المعنى ان قمت ام قعدت فلا ابالي بهما انتهى وقد يأتي بأو بدل ام
وفي شرح القطر للعلامة الفاكهي من باب العطف لا يعطف بأو بعد همزة التسوية
للتنافي بينهما لان او تقتضي احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي شيئين لا
احدهما فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب
نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا او قراءة ابي
محيصن اولم تنذرهم واما تخطئة المص لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني
انتهى وذلك حيث قال في شرحه على المغني اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب
ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها
كقولك سواء علي أقمت ام قعدت واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام
كان عطف احدهما على الاخر بأو كقولك سواء علي قمت او قعدت انتهى كلامه
وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا او كذا الى ان
قال وحكي ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز او بعد سوا فلا يقال سواء علي
قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا
مستند المص في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضي كلام الفارسي
بما هو مذكور في شرحه للحاجبية فراجعه ان شئت انتهى ومنها قولهم
في معرض الجواب ونحوه على انا نقول فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعدها
قامعا للشبهة واقوى مما قبلها ويسمونه علاوة وترقيا على ما تشعر به على
ولكن يقال على من حروف الجر فما معناها هنا وما متعلقها ويظهر المراد مما
ذكره في المغني حيث قال التاسع اي من معاني على ان تكون للاستدراك والاضراب
كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله وقوله

فوالله لا انسى قتيلا رزئته ... بجانب قوسي ما بقيت على الارض
على انها تعفو الكلوم وانما ... توكل بالادنى وان جل ما يمضي

اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ... على ان قرب الدار خير من البعد

ثم قال

على ان قرب الدار ليس بنافع ... اذا كان من تهواه ليس بذي ود

في معرض الجواب

ابطل

٦

ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال على ان فيه شفا وما ثم ابطل بالثانية
قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها
عندما قال به فانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج
او هي خبر لمبتدا محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب
قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق
فيها انتهى كلام المغني ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد
فرد من جزئيات الاحوال قال المحقق الغزي الاقرب انه من التاكيد اللفظي
وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عن
الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران
وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد و
الظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل
ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة ومنها قولهم في
التاريخ كان كذا عام كذا قال العلامة الدماميني في اول شرحه الكبير على
المغني عند قوله وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعمائة ما نصه كثيرا
ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك ان المراد من قولك وقع كذا في عام اربعين
هو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتعريف الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير
ظاهر اذ ليست فيه لا بمعنى اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف
ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين لكونه جزءا منها كما في يد زيد
وهذا لا يؤدي المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما منها سواء كان الاخير
او غيره وهو خلاف الغرض ويمكن ان يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير
وذلك لان فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها
ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من
اربعين بحيث يصدق على اي عام فرض لم يكن لتخصيص الاربعين
مثلا معنى يحصل به كمال التمييز للمقصود ولكن قرينة ارادة الضبط
بتعيين الوقت تقتضي ان يكون هذا العام هو مكمل مدة الاربعين او يقال

كل فرد فرد

كان كذا عام كذا

Copyright © King Saud University